

إعلان 'كايب'

بشأن إلغاء تجريم الفقر والوضع الاجتماعي

فيما يلي نسخة مختصرة من إعلان 'كايب' الذي صاغه المشاركون في مؤتمر حملة إلغاء تجريم الفقر والوضع الاجتماعي، المنعقد في 'ستي لينبوش'، بجنوب أفريقيا، ما بين 27 و 29 ستمبر 2022. وقد اعتمد المشاركون إعلان 'كايب' بالإجماع، كما التمسوا تعميمه على جميع الفرقاء المعنيين وإرساله إلى الحكومات الوطنية والهيئات البيحكومية وآليات حقوق الإنسان الإقليمية.

يعبر هذا الإعلان عن قلق عميق، وينبه ويلتمس إجراء عالميا مستعجلا وشاملا فيما يلي:

1. هناك تفاوت متنامٍ في جميع أنحاء العالم، حيث تعمل الدول بشكل متزايد على تجريم الفقر والوضع الاجتماعي و/ أو النشاط النقابي، وهو ما يعد انتهاكا مباشرا لقانون حقوق الإنسان الدولي، ويؤثر بشكل غير متناسب في الفقراء والأشخاص المهمشين.

2. تشمل الفئات الأكثر تأثرا بهذا التجريم على سبيل المثال لا الحصر: الأشخاص الذين يعيشون الفقر، والنساء، والأطفال، والأشخاص الذين يعانون التشرد، والأشخاص المنتمين إلى الجماعات العرقية والإثنية والطبقية المهمشة، والأهالي والجماعات القبلية، والجماعات الدينية، والأشخاص ذوي الإعاقات، والأشخاص الذين يتعرضون للتمييز بسبب حالتهم الصحية، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، وكبار السن، والسحاقيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والخنثى واللاجسيين و(اللاجندريين)، وعمال الجنس، واللاجئين والمهاجرين.

3. تستخدم الدول بانتظام نظام العدالة الجنائية ضد الأشخاص لأسباب لا تحقق العدالة، بل تهدف بالأحرى إلى حماية حدود الثروة والنفوذ والوجاهة. وفي جميع أنحاء العالم، تشمل الأدلة الواضحة على

سبيل المثال، لا الحصر، ما يلي:

أ- قوانين الحقبة الكولونيالية التي تجرم التشرد، والتسكع، والتسول، والنوم والأكل في الأماكن العامة، أو الخمول والإخلال بالنظام، والتي تستخدم في الغالب ضد الفقراء والأشخاص المهمشين.

ب- الاستخدام المتزايد للقوانين الجنائية، مثل التحريض على الفتنة، والتجديف، والإرهاب، وكذا القوانين التي تجرم المتظاهرين السلميين، لقمع المعارضة واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة الجماعات والحركات، ومراقبة المتظاهرين السلميين ومنعهم وتفريقهم.

ت- المقاربات العقابية لتحقيق أهداف الصحة العامة، مثل الردود الأمنية على وباء 'كوفيد 19' أو تجريم تعاطي المخدرات، هي مقاربات يكابدها الفقراء والجماعات المهمشة، حيث تقيد حقوقهم وقدرتهم على المحافظة على سبل عيشهم وإعالة عائلاتهم.

ث- الاحتجاز القائم على العجز عن دفع الكفالات والغرامات أو الرسوم أو الخيارات غير الاحتجازية المتعلقة بالأصول، إلى جانب انعدام الولوج إلى خدمات المساعدة القانونية الفعالة، مما أدى إلى الاحتجاز غير متناسب الذي يمارس في حق الفقراء والأشخاص المهمشين.

4. يتجسد هذا التطبيق لسلطة الدولة والاعتماد المفرط على القانون الجنائي والعقاب في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب، والاختفاءات القسرية، والاحتجاز التعسفي، والطرده القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الكرامة والسكن اللائق والغذاء والصحة الجيدة.

5. منذ عام 2000، ارتفع عدد نزلاء السجون في العالم بنسبة 24 في المائة، يتكون ثلثهم من المحتجزين ما قبل المحاكمة، غير المدانين بأي جريمة، وهم أكثر هشاشة في الغالب. كما للاحتجاز تأثير سوسيواقتصادي مباشر في مجتمعات برمتها، مما يعمق الفوارق ويؤبد دوائر الفقر.

6. غالبا ما يتم تأطير التغطية الإعلامية وسرديات نظام العدالة الجنائية والجريمة المنتشرة على نطاق واسع عبر لغة مضللة ومهينة تتضمن الوصم والتمييز والتعصب؛ ومن ثمة، تتمكن الدول من تبرير القمع المنهجي من خلال إدراج و/أو الحفاظ على السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان.

7. تقوض هذه النتائج المجحفة، في مجملها، بشكل مباشر التقدم عبر خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 والتعهد بـ'عدم ترك أحد يتخلف عن الركب'، بما في ذلك القضاء على الفقر (الغاية الأولى)، والمساواة بين الجنسين (الغاية الخامسة)، والعمل اللائق (الغاية الثامنة)، والحد من التفاوت (الغاية العاشرة)، وتمتع الجميع بالسكن اللائق (الغاية الحادية عشرة)، وتحقيق مجتمعات أكثر سلماً وعدلاً وشمولاً (الغاية السادسة عشرة).

التوصيات: طريق للمضي قدماً

يدعو إعلان 'كايب' الدول وآليات العدالة الجنائية الدولية إلى:

1. الكف عن تجريم الأشخاص على أساس الفقر والوضع الاجتماعي والنشاط النضالي، باعتماد إصلاحات قائمة على حقوق الإنسان، تستثمر من جديد في الجماعات وتحويل الموارد من تنفيذ القانون والملاحقة القضائية والعقاب إلى اتخاذ تدابير تعالج الأسباب العميقة ذات الصلة بنظام العدالة.

2. مراجعة وإلغاء كل القوانين والممارسات والإجراءات التي تجرم الفقر والوضع الاجتماعي، وضمان إلغاء أو تعديل القوانين التي تجرم السلوك بالفاظ فضفاضة أو غامضة أو ملتبسة، وترسيخ آليات لتحديد الأشخاص الذين احتجزوا، واشتبه فيهم، وأدينوا بارتكاب هذه الجنح، والإفراج عنهم فوراً وإسقاط جميع التهم عنهم وضمان محو سجلاتهم الجنائية.

3. دراسة واعتماد خطط عملية لمعالجة جميع أشكال التمييز في أنظمة العدالة الجنائية، وضمان المساواة الفعالة وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

4. إلغاء الاحتجاز القائم على الثروة بسبب العجز عن دفع الكفالة أو الرسوم أو الغرامات أو الخيارات المالية أو الخيارات غير الاحتجازية الأخرى، والبحث عن خيارات بديلة لا تجرم الفقر أو أي وضع اجتماعي آخر.

5. إضافة مقارنة متعددة الجوانب قائمة على الحقوق والصحة العامة إلى كل جهود الإصلاح، وضمان أن تنظر الإصلاحات في أشكال التمييز المتعددة والمركبة وأن تكافحها بشكل مباشر.

6. الاعتراف بتأنيث الفقر ومعالجة القوانين والسياسات والإجراءات التي تستهدف وتؤثر بشكل غير متناسب في النساء اللواتي ينظر إليهن على أنهن ينتهكن الأعراف الأبوية المستحكمة.

7. زيادة إمكانية واستخدام التحويل والبدائل الحقيقية للاحتجاز والاعتقال، بما يتماشى مع قواعد طوكيو وقواعد بانكوك الأممية، ومبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.

8. ضمان حق أي شخص محتجز أو معتقل أو مشتبه به أو متهم بارتكاب جريمة جنائية، ولا يستطيع تحمل تكاليف المحامي، في المساعدة القانونية في جميع مراحل إجراءات العدالة الجنائية.

9. إلغاء القوانين التي تجرم النشاط النضالي والمعارضة، وجميع القوانين الأخرى التي تقيد التمتع بحقوق حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

10. تدريب المسؤولين عن تنفيذ القانون والإشراف عليهم وإعدادهم لدعم تمتع الأفراد بحقوق الإنسان، بدل استعمال القوة واستخدام أساليب تفريق المتظاهرين السلميين.

يدعو إعلان 'كايب' الدول والمجتمع الدولي والمجتمع المدني وجميع الفرقاء المعنيين الآخرين إلى دعم التوصيات أعلاه، و:

1. عقد لقاء بيهكومي للخبراء، تحضره تمثيلات جميع الفرقاء المعنيين، لدراسة سبل ووسائل معالجة الأزمة العالمية لتجريم الفقر والوضع الاجتماعي والنشاط النضالي، بما في ذلك إمكانية بلورة إعلان للمبادئ والتوجيهات الأساسية.

2. التركيز على قيادة الأشخاص المتضررين بشكل مباشر، ممن يمتلكون تجربة حية عن التجريم والاعتقال والجماعات المتضررة لبلورة سياسات وممارسات مناسبة.

3. الاعتراف بدور المجتمع المدني ودعمه وتمكينه في الحكامة واتخاذ القرار ومراقبة التدابير الرامية إلى الاستجابة لتجريم الفقر والوضع الاجتماعي والنشاط النضالي.

4. انتداب جميع الفاعلين والهيئات ذات الصلة ودعمهم لجمع جميع البيانات حول تجريم الفقر والوضع الاجتماعي وإتاحتها للجمهور وتصنيفها حسب جميع الخصائص الديمغرافية الملائمة.

5. إشراك وتحسيس الفرقاء المعنيين بشأن تجريم الفقر والوضع الاجتماعي، واستعمال اللغة المناسبة
وضرورة تجنب السرديات المؤذية، عند توعية الجمهور.

حملة إلغاء تجريم الفقر والوضع الاجتماعي هي تحالف لمنظمات عالمية ترافع من أجل إلغاء القوانين التي تستهدف الأشخاص
بناء على فقرهم أو وضعهم أو نشاطهم.

[*www.decrimpovertystatus.org](http://www.decrimpovertystatus.org) | info@decrimpovertystatus.org

[@decrimpovertystatus](https://twitter.com/decrimpovertystatus)